الشأن السوداني
فى العلاقات المصرية البريطانية
(١٩٣٧ - ١٩٤٢)
على ضوء الوثائق البريطانية

دكتور سامى أبو النور

الشأن السودانى فى العلاقات المصرية البريطانية

(١٩٣٧ - ١٩٤٢)

على ضوء الوثائق البريطانية

كان السودان من أبرز القضايا التى فرضت نفسها على إشكالية العلاقات المصرية البريطانية . تلك المكانة التى كانت ترجع فى جانب كبير منها إلى طبيعة علاقته الخاصة بمصر . فكلاهما كان يمثل عمقا إستراتيجيا للآخر وامتدادا طبيعيا له ، فضلا عما بينهما من روابط ومصالح مشتركة .

وإذا كانت اتفاقية الحكم الثنائي للسودان فى ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ ، قد سمحت إنجلترا بمقتضاها لمصر بقدر من المشاركة فى حكم السودان وإدارته ، إلا أن تداعيات الموقف الدولي بعد ذلك باندلاع الحرب العالمية الأولى وقيام إنجلترا بإعلان الحماية على مصر ذاتها - الدولة الشريكة فى حكم السودان - فى ديسمبر ١٩١٤ ، كان يعني عمليا انفراد إنجلترا بكل مقومات السيادة على السودان .

وعلى الرغم من أن إنجلترا قد سعت إلى تكريس وضعها فى السودان ، منتهزة فى ذلك تراجع المد الوطني فى مصر وانحساره كأثر لإعلان الأحكام العرفية نظرا لظروف الحرب ، إلا أنه ما أن وضعت الحرب أوزارها حتى بدأت الحركة الوطنية تستعيد قوتها ، وعادت مسألة السودان تطرح نفسها من جديد على العلاقات المصرية - البريطانية .

ولقد كان البون شاسعا بين الرؤية المصرية والرؤية البريطانية لوضع السودان ، فعندما أثار الجانب البريطانى فى مفاوضات عدلى - كيرزون والتى جرت عام ١٩٢١ ، من أن ما هو قائم فى السودان هو حكم ثنائي ، كان رد الجانب المصري ، إنما هو الاشتراك فى الإدارة ، أما حق السيادة فهو لمصر

وحدها ، ثم يقرر أن السودان أرض مصرية ولا نزاع فى أن لمصر حق السيادة عليها ، وأن اتفاقية ١٨٩٩ إنما وضعت لتقرير الاشتراك فى إدارته[١] .

على هذا النحو يتضح أنه هناك تناقضا كاملا بين وجهتى النظر المصرية والبريطانية، ولعل ما كان من قيام بريطانيا بإصدار تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، من جانب واحد ، وما ترتب على التصريح من تغيير وضع مصر من دولة محمية إلى دولة مستقلة ، والإبقاء على السودان كإحدى المسائل المتحفظ عليها ، كان يعكس اتجاه بريطانيا الأصيل للانفراد به والحيلولة دون المساس بالأوضاع القائمة هناك . ولسوف نرى أن ذلك الفكر كان يمثل الإطار الحركي للسياسة البريطانية فى المرحلة التالية بصدد التفاوض على السودان .

السودان فى إطار المفاوضات :

على الرغم من تباين رؤى القوى السياسية فى مصر واختلاف مواقفها من تسوية «المسألة المصرية»، إلا أن «السودان» ظل بمثابة القطب السياسى الثابت فى الإطار الحركي لكافة هذه القوى على اختلاف مشاربها . وتتأكد أهمية «السودان» وتأثيره على العلاقات المصرية - البريطانية ، من خلال استعراض كافة أطوار المفاوضات التى جرت بين الطرفين وحتى إبرام معاهدة ١٩٣٦ .

كانت مفاوضات سعد زغلول - ماكدونالد أولى جولات المفاوضات والتى جرت فى سبتمبر ١٩٢٤ ، حيث قدم زغلول المطالب التى كان يراها كفيلة بتسوية العلاقات المصرية - البريطانية ، ومن بينها ملكية مصر العامة للسودان، إلا أن الجانب البريطانى رفض الموافقة على المطالب المصرية . ثم أنه لم يكن على استعداد للموافقة على أي اقتراح يتعارض مع التعهدات التى تقدمها الحكومة البريطانية للسودانيين ، على حد تعبير رئيس الوزراء البريطاني . على الجانب الآخر لم يكن سعد زغلول ليقبل أي قيد على حرية المباحثات ، بل

واستحالة تفاوضه على أي أساس مقيد ومن ثم فقد كان الفشل هو النتيجة الطبيعية لتلك الجولة [٢].

أما مفاوضات ثروت - تشمبرلين والتى بدأت فى ١٦ أبريل سنة ١٩٢٧ ، فيلاحظ أن الجانب البريطانى قد تقدم بمشروع لم يتضمن أيه إشارة إلى موضوع السودان . هذا الإغفال المتعمد كان يعني فى جانب منه إقرار الإجراءات التعسفية التى اتخذتها الحكومة البريطانية على أثر مقتل السردار لى ستاك ، فضلا عن أنه أريد من وراء ذلك التمهيد لفصل السودان نهائيا عن مصر .

حقيقة أن مفاوضات محمد محمود - هندرسن فى عام ١٩٢٩ قد تطرقت إلى قضية السودان من عدة جوانب، أبرزها تسوية دين السودان لمصر ، وعودة أورطة مصرية للسودان ، إلا أن مشروع المعاهدة لم يقيض له الخروج إلى حيز التنفيذ . وذلك كان راجعا - فى تقديرنا - إلى أن الجانب البريطانى كان يدرك تماما أن وزارة محمد محمود لن تتوافر لها إمكانيات تحقيق مثل هذا الاتفاق ، باعتبارها فى التحليل الأخير وزارة من وزارات الأقلية التى اعتمدت على بقائها فى السلطة على دعم القصر والإنجليز ، دون أن تحظى بأى قدر من تأييد البلاد.

ويختلف الأمر تماما فى مفاوضات النحاس - هندرسن والتى جرت فى يناير ١٩٣٠، إذ كانت حلقة متميزة من حلقات المفاوضات وذلك بالنظر إلى طبيعة المفاوض المصري بوجه خاص . ولقد نشأ الخلاف بين الطرفين المتفاوضين حول المادة الخاصة بالسودان ، إذ انصرف جهد المفاوض البريطاني إلى محاولة الإبقاء على الأوضاع القائمة بالسودان ، على أن يباشر الحاكم العام سلطاته بالنيابة عن الطرفين المتعاقدين . إلا أن الجانب المصري رفض الدخول فى مفاوضات مستقلة خلال عام من التصديق على المعاهدة

الحالية بشأن تطبيق اتفاقيتى ١٨٩٩ ، الأمر الذى رفضته الحكومة البريطانية ، كما رفضت أيضا مناقشة عودة القوات المصرية إلى السودان ، ومن ثم فقد انتهت المفاوضات إلى الفشل شأنها فى ذلك شأن ما عداها[٣] .

وبصدد التمهيد لمفاوضات ١٩٣٦ ، راح المندوب السامي البريطاني فى القاهرة يطرح على حكومته بعض الاعتبارات التى يمكن أن تشكل أساسا للسياسة البريطانية فيما يتصل بالسودان وتتمثل فى الآتى :

أ - طالما أنه من الأهمية بمكان لتأمين المواصلات الإمبراطورية ، أن نمارس قدرا من السيطرة على مصر ، فإنه من الأهمية أيضا أن نمارس قدرا أكبر من النفوذ والسيطرة على السودان .

ب- إن السودان بصفة عامة يقع تحت تأثير الإدارة البريطانية عمليا ، أكثر من وقوعه تحت تأثير الإدارة المصرية ، وأى تغيير فى هذا الشأن سوف يفضي إلى تدهور مكانة بريطانيا العظمى كقوة إستعمارية فى الشرقين الأدنى والأوسط.

جـ- إن فرض الوصاية على شعب عاجز عن حكم نفسه أو الدفاع عن بلاده فى مواجهة الاعتداءات الخارجية، هذا الهدف يمكن تحقيقه ببساطة من خلال إدارة ذات كفاءة عالية ، والنتيجة المنطقية لذلك إحكام سيطرتنا على السودانيين أنفسهم[٤].

بيد أنه سرعان ما ظهر على الساحة عامل جديد كان من شأنه تهديد النفوذ البريطاني فى السودان بشكل مباشر ألا وهو النزاع الحبشى - الإيطالى . فالمندوب السامي البريطاني كان مدركا تماما للآثار المترتبة على محاولة إيطاليا لاحتلال الحبشة، وكان يرى بأن نجاح الإيطاليين فى ذلك سوف تكون له آثاره الوخيمة على مكانة بريطانيا فى كل من مصر والسودان على السواء. ولم

يكن ستيوارت سايمز - الحاكم العام للسودان - ليختلف في رؤيته عن لامبسون، بل وكان يرى بأن أعداد القوات البريطانية المتاحة حاليا لا تكفي للدفاع عن مصر والسودان، وأنه من المهم - على حد تعبير لا مبسون - أن نتجنب تلك المخاطر التى تحيط بالنفوذ البريطاني فى السودان ، لكى نتجنب مخاطر أكبر فى مصر(٥).

يفهم من هذا أن الظروف السياسية التى خاض فيها المفاوض البريطاني المفاوضات فى عام ١٩٣٦ كانت مختلفة عما سواها . وبالنسبة للجانب المصرى فكانت الظروف جد ملائمة، فمن جهة اختلف الموقف بالنسبة لتشكيل الوفد الذى أجرى مفاوضات ١٩٣٦ ، والذى غلبت عليه الصبغة القومية إذ تألف من رؤساء الأحزاب السياسية - عدا الحزب الوطنى - بالإضافة إلى مجموعة من رؤساء الوزارات السابقين وكبار الساسة .

كان من الطبيعي أن تنسحب آثار تلك المتغيرات على توفير مزيد من إمكانيات النجاح لجولة عام ١٩٣٦ ، خاصة وأن الوفد المصري الذى فاوض لمعاهدة ١٩٣٦ ، لم تحكمه الحساسيات والمخاوف التى حكمت وفد المفاوضات عام ١٩٣٠ . من ناحية أخرى فإن القصر بتربصه التقليدي لوزارات الوفد السابقة واستغلاله لفشل المفاوضات لضرب هذه الوزارات لم يكن مؤثرا ، أو على الأقل كان وجوده شاحبا للغاية . فالملك فؤاد كان يحتضر مع بداية المفاوضات ثم ما لبث أن لفظ أنفاسه الأخيرة ، ولم تكن تلك المفاوضات قد قطعت سوى شوطا يسيرا ، ليخلفه الملك الصغير الذى تولى سلطاته آنذاك مجلس وصاية لم يكن له موقف الملك فؤاد أو خطورته (٦).

ولقد كان من الطبيعى أن تؤثر قدرة المفاوض المصرى فى ظل الظروف الجديدة على كل المسائل موضوع التفاوض على وجه العموم، والمسألة السودانية على وجه الخصوص .

وبعبارة أخرى فإن المفاوض المصري بدا أكثر صلابة وقوة عن ذى قبل وهو بصدد طرح قضايا التفاوض ، وانعكس ذلك بالفعل على بنود المعاهدة ذاتها، إذ خولت المادة الحادية عشرة الحاكم العام سلطة تعيين الموظفين وترقيتهم فى السودان ، على أن يختار من البريطانيين والمصريين لتولى الوظائف الجديدة التى لا يتوافر لها سودانيون أكفاء ، كما فتحت الباب أمام هجرة المصريين إلى السودان . وساوت بين البريطانيين والمصريين فى شئون التجارة والملكية . وعلى الرغم من أن الفقرة الثالثة من هذه المادة قد جاءت غامضة ، إذ جعلت القوات المصرية والبريطانية تحت تصرف الحاكم العام ، إلا أن الفقرة السادسة عشرة من محضر التفاوض الموقع من الطرفين فى ٢٦ أغسطس سنة ١٩٣٦ ، قد أشارت إلى الترتيبات الخاصة بعودة القوات المصرية للسودان وكذا قيام الحكومة المصرية بمجرد نفاذ المعاهدة بتعيين ضابطا مصريا عظيما يستطيع الحاكم العام استشارته (٧).

على هذا النحو فرضت المسألة السودانية نفسها على المفاوضات التى أفضت إلى إبرام معاهدة ١٩٣٦ ، والتى كانت تمثل صفحة جديدة من العلاقات المصرية – البريطانية . وفى ضوء هذه المعاهدة كان على مصر أن تهيئ نفسها لمستوى جديد من العلاقة مع بريطانيا ، كانت المسألة السودانية من أبرز ركائزها .

القوات المصرية .. والعودة للسودان

كانت عودة القوات المصرية إلى السودان مرة أخرى بمثابة أول تطبيق عملي لبنود المعاهدة الخاصة بنظام الحكم فى السودان. وتجدر الإشارة إلى أن القوات المصرية فى السودان قد أجليت عنه بالكامل فى ٢ ديسمبر ١٩٢٤ فى إطار المطالب البريطانية من مصر رداً على حادث مصرع السردار لى ستاك .

وفى محاولة من بريطانيا لملئ الفراغ الناجم عن ذلك ، وإحكام قبضتها

عسكريا على السودان ، قامت بتشكيل ما عرف باسم قوة دفاع السودان ، على أن تتبع الحاكم العام للسودان مباشرة . ومن جانب آخر استطاعت بريطانيا أن تفرض على مصر تقديم معونة لهذه القوة قيمتها ٧٥٠ ألف جنيها سنويا ، بزعم أن تلك المعونة سوف تكون رمزا لاستمرار مصر فى الاشتراك فى الدفاع عن السودان .

إلا أنه بعودة القوات المصرية للسودان ، راحت الحكومة المصرية تعيد النظر فى تلك الإعانة وبالفعل بادرت الحكومة النحاسية بتقرير تخفيضها بمقدار الثلث فى ميزانية عام ١٩٣٨ / ١٩٣٩ لتصبح ٥٠٠ ألف جنيه على أن يتم تخفيض الثلث خلال كل عام من العامين التاليين لتتوقف بعد ذلك عن أداء تلك المعونة .

وفيما يتصل بالترتيبات العملية لعودة هذه القوات المصرية ، فلقد أوضح النحاس باشا للسفير البريطاني فى القاهرة بأنها سوف تعامل على قدم المساواة مع القوات البريطانية ، وسوف يتم إيفاد أحد كبار الضباط المصريين إلى السودان لمناقشة ترتيب هذه القوات وأوضاعها هناك مع الحاكم العام فى السودان [٨].

وبالفعل أصدرت الحكومة النحاسية قرارا فى ٣١ مارس ١٩٣٧ بندب إبراهيم باشا خيري وكيل وزارة الحربية كضابط عظيم إلى السودان وذلك لكي يقدم المشورة إلى الحاكم العام للسودان فى أمر القوات المصرية التى تقرر إرسالها إلى هناك[٩] .

راحت الصحافة المصرية تتناول مسألة عودة القوات المصرية إلى السودان بالترحيب والاستحسان . وبينما كان إبراهيم باشا خيري يجري مفاوضاته فى السودان مع الحاكم العام أشيع أن الأخير يعارض عودة ما يزيد على نصف كتيبة من القوات المصرية ، وأنه يرفض تماما فكرة تواجد أي قوات

مصرية فى العاصمة السودانية الخرطوم (١٠).

كان من الواضح أن الجانب البريطاني وقتذاك يسعى إلى تهميش الوجود العسكري المصري هناك وتقليصه ، خاصة وأن المعاهدة قد جاءت خالية من أى تحديد لهذه القوات أو أماكن تمركزها .

على كل حال ففي ٦ نوفمبر سنة ١٩٣٧ جرت المباحثات بين حمدي باشا سيف النصر وزير الحربية والحاكم العام للسودان ، حيث تم الاتفاق بينهما على أساس أن إرسال كتيبة قوامها ٦٠٠ جندى يتم تقسيمها إلى قسمين أولهما يتمركز فى الخرطوم والآخر فى بور سودان وذلك حتى يتم تحديد الأعداد النهائية لتلك القوات (١١).

وفى ٢٧ ديسمبر وصلت الكتيبة السابعة المصرية إلى الخرطوم ، حيث قام الحاكم العام باستقبال قائد الوحدة وضباطها، وراح حشد كبير من السودانيين يهتفون للقوات المصرية . وبعد ظهر ذات اليوم غادر قائد الكتيبة ورئيس عملياته ومعهما سريتين الخرطوم إلى بورسودان بالقطار بينما ظلت باقي القوات بالخرطوم (١٢).

من جانب آخر سعت بريطانيا إلى محاولة احتواء الوجود العسكرى المصرى فى السودان وطرحت من جانبها فكرة تعيين قائد عام بريطاني برتبة فريق يرأس كل القوات فى السودان ، بغض النظر عن جنسيتها - على حد تعبير القائم بالأعمال البريطانى فى مصر - وبعبارة أخرى يتم توحيد كافة القوات المتمركزة فى السودان سواء المصرية أو البريطانية وحتى السودانية، تحت قيادة موحدة . وطالما أن القائد العام سوف يكون بريطانيا ، فإن الحاكم العام سوف يضمن أنه لن يكون هناك تعارض بينه وبين المقترح تعيينه .

ويستكمل كيللى - القائم بالأعمال البريطانى فى مصر - تصوره للفكرة بقوله : «إنه فى كافة الأحوال يتعين ألا يكون هناك اتصال مباشر بين القوات

المصرية فى السودان وبين القيادة العسكرية المصرية ، رغم أن ذلك سوف يثير العديد من المشاكل السياسية والعسكرية ، إلا أنه يمكننا أن نخفف من حدتها بأن نوضح للمصريين بأن القوات البريطانية فى السودان لن يكون لها اتصال بقيادة القوات البريطانية فى مصر» (١٣).

وعلى الرغم من أن الفكرة قد لاقت قبولا فى دوائر لندن ، إلا أنها سعت إلى التخفيف من حدتها تحسبا لما قد يثور من ورائها من مشاكل أو خلافات مع الجانب المصري، على نحو يهدد بالقضاء على الفكرة أصلا. وبالفعل وافقت حكومة لندن على تعيين قائد عام بريطاني برتبة الفريق تمتد سلطاته لتشمل كافة القوات المتمركزة فى السودان بغض النظر عن جنسيتها على أن يستمر اتصال القوة المصرية هناك بقيادتها فى القاهرة خلافا لما كانت تراه دوائر السفارة البريطانية فى مصر (١٤).

القصر .. ومحاولات تكريس الوجود المصري بالسودان:

رأينا كيف سعت الحكومة النحاسية - بعد إبرام معاهدة ١٩٣٦ - إلى إعادة الوجود المصري إلى السودان ، واتخذت فى سبيل ذلك العديد من الخطوات العملية ، والتى كان من أبرزها عودة القوات المصرية إلى السودان ، بيد أن المساعي من جانب الوفد توقفت بإقالة الوزارة النحاسية فى ٣٠ ديسمبر ١٩٣٧. حقيقة أن تأكيد حقوق مصر فى السودان ، قد أصبح مجالا حيويا للتنافس بين الحكومات المصرية التى تعاقبت على الحكم بعد ذلك ، إلا أنه يمكن القول بأن كافة المحاولات التى قامت بها تلك الحكومات فى هذا المضمار إنما جرت بإيعاز من القصر وتأييده المطلق .

وواقع الحال أن هناك أسبابا عدة قد هيأت القصر للقيام بهذا الدور، فمنها أولا : تنامى قوة القصر كمؤسسة كأثر لدعاية الشيخ المراغي وعلي ماهر للملك فاروق من خلال إظهار مناقبه ومظاهر تمسكه بالإسلام ، مما قيض له

رصيد جماهيري ضخم لم تفلح معه محاولات خصومه السياسيين فى النيل منه. ولقد بدت أولى مظاهر القوة للقصر فيما كان من نجاحه فى إقالة الوزارة النحاسية الرابعة فى ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٣٧ رغم التأييد البريطاني لها مما كان ينبئ عن أن ثمة تغيير قد طرأ على خريطة القوى السياسية فى مصر .

ومنها ثانيا : أن تراجع قوة الوفد كحزب سياسي بعد إبرام معاهدة ١٩٣٦ ، وما ترتب على ذلك من تقارب بينه وبين الإنجليز كأثر لإبرام المعاهدة ، كان محسوبا بالسلب على رصيده كحزب سياسي ، فضلا عن أن الانقسامات الحادثة فى زعامته والتى أفضت إلى انشقاق بعض قيادته البارزة بتاريخها الوطني المعروف ، قد أثرت ولا ريب على تماسك البنية السياسية للحزب الجماهيري فى مواجهة القصر بشكل رئيسي. ومن هذه الأسباب أخيرا تراجع التدخل البريطاني وتأثيره بشكل واضح فى السياسة المصرية إثر إبرام المعاهدة إذ تخلت بريطانيا عن سياسة «الإنذارات»، وإن عولت بشدة على استخدام «النصائح الملزمة» فلا نكاد نرصد أثرا ملموسا لتدخل بريطاني سافر إلا فى إسقاط وزارة على ماهر الثانية فى يونيو سنة ١٩٤٠ ، أو فى فرض الوفد على الحكم فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ .

يضاف إلى ذلك فإن جوهر السياسة البريطانية تمثل فى محاولة الاحتفاظ بالتوازن والحيدة فى مواجهة الصراع الدائر بين القصر والوفد بشكل أساسي باعتبار أن التدخل لصالح أي من طرفي الصراع سوف يفسر بأنه تدخل فى شئون البلاد الداخلية يناقض أحكام المعاهدة وأسسها . هذا الموقف من الناحية العملية كان يخدم القصر دون الوفد . فالقصر لم يكن ليطمع فى تأييد الجانب البريطاني له فى مواجهة الوفد - خصمه العتيد - بقدر ما كان يعنيه حجب ذلك التأييد عن الوفد بشكل أساسي .

ولسوف نرى أن هذا التغير الذى طرأ على مكانة القصر السياسية فى الداخل كانت له آثاره وهو بصدد التعامل فى مسألة السودان .

بدأت بالفعل أولى المساعي من جانب القصر عندما اتجهت النية إلى تتويج الملك فاروق وتنصيبه على العرش فى الخرطوم . وكان وراء هذا الاقتراح الأمير محمد على توفيق أحد الأوصياء على العرش . ويشير وزير خارجية بريطانيا فى برقيته إلى السفير البريطاني فى مصر إلى أن الاقتراح قد بدأ يجد قبولا فى السودان[١٥].

وعلى الرغم من أنه كان من الواضح أن إنجلترا تعارض تماما مثل هذا الاتجاه لما قد يترتب عليه من تقوية ادعاءات ملك مصر فى السودان ، إلا أنها لم تشأ أن تفصح عن نواياها فى هذا الصدد أو تزج بنفسها لتكون طرفا فى الصراع الناشب وقتذاك بين القصر والوفد حول فكرة «التتويج الدينى» وتركت للحكومة النحاسية مهمة القضاء على الفكرة فى مهدها .

أما مسألة تعيين الحاكم العام للسودان فقد كانت مجالا آخر للقصر بصدد محاولاته لتقوية وزيادة فاعلية إشتراك مصر فى إدارة السودان ، وتكريس نفوذ القصر هناك . ذلك أن اتفاقية ١٩ يناير سنة ١٨٩٩ والخاصة بالحكم الثنائي للسودان قد فوضت لحاكم مصر سلطة إصدار مرسوم بتعيين الحاكم العام للسودان بناء على ما تعرضه الحكومة البريطانية فى هذا الشأن .

وحدث أن أثار السفير البريطاني سير ما يلز لامبسون مع الملك فاروق مسألة تقاعد الحاكم العام فى السودان فى أول يناير ١٩٤٠ ، وطرح على الملك اسم سير برنارد بورديلون لكى يتولى منصب الحاكم العام الجديد للسودان، بعد تزكيته من جانب الحكومة البريطانية ، وذلك طبقا لأحكام المادة الثالثة من اتفاقية الحكم الثنائي للسودان . وبعد أن قرأ فاروق السيرة الذاتية للمرشح وخبراته السابقة ، أبلغ السفير البريطاني بأنه سوف يصدر تعليماته لرئيس الوزراء لكي تكون أساسا للمرسوم الملكي الذى سوف يصدر فى هذا الشأن [١٦].

وفى حديثه مع لامبسون أبلغه فاروق - بشكل شخصي وغير رسمي - بأن

لديه اقتراح هام لا يعلمه رئيس الوزراء ، وطلب منه - أي الملك فاروق - أن يكون هذا الاقتراح كما لو كان بمبادرة من الحكومة البريطانية . ومؤدى هذا الاقتراح أن الحكم الثنائي للسودان لن يكون أمرا واقعا طالما أنه لا يوجد وكيل للحاكم العام فى السودان . إلا أن لامبسون رد عليه بأن هذا الاقتراح قديم ، وحرص على ألا يقدم للملك إجابة محددة فى هذا الشأن ، فكرر عليه فاروق بأن هذا الاقتراح محض اقتراح شخصي وغير رسمي ، وأنه يعتقد أن الفكرة يجب دراستها وأن يكون هناك وقت كاف لذلك . ويعلق لامبسون على ذلك بأنه يعتقد أن الحكمة تقتضى عدم الالتفات إلى هذا الموضوع فى الوقت الحالى (١٧).

كان من الواضح أن تنسيقا تم بين الملك ورئيس وزرائه فى مسألة المرسوم الخاص بتعيين الحاكم العام الجديد ، فعندما أثار لامبسون المسألة مع رئيس الوزراء علي ماهر ، فما كان من الأخير إلا أن أبدى اعتراضه ، وقرر باستحالة استصدار مرسوم تعيين الحاكم العام الجديد ، خاصة وأن الحاكم العام الحالى لا زالت أمامه فى منصبه فترة طويلة . وعلى الرغم من إلحاح لامبسون عليه بأن ذلك الأمر سوف يكون على سبيل الاستثناء ، إلا أن رئيس الوزراء أوضح له باستحالة إصدار المرسوم قبل شهر أكتوبر (١٨).

على الجانب الآخر استمر السفير البريطاني فى الضغط على الملك فاروق، مما أسفر عن قيام الأخير بإصدار المرسوم الملكي والقاضي بتعيين سير برنارد هنرى بورديللون حاكما عاما للسودان اعتباراً من أول يناير سنة ١٩٤٠(١٩).

إلا أنه وعلى ضوء اندلاع الحرب العالمية الثانية تراجعت بريطانيا عن هذا الترشيح وقامت بترشيح الجنرال هدلستون لمنصب الحاكم العام فى السودان وصدر المرسوم الملكي بذلك فى أكتوبر ١٩٤٠(٢٠).

الأزهر .. ومحاولات الهيمنة الدينية :

كان استخدام القصر للأزهر كمؤسسة دينية للتوغل فى شئون السودان وتوطيد ركائز المشاركة المصرية هناك من أعمال المهارة السياسية التى تحتسب للقصر بحق . والواقع أن ذلك التوجه من جانب الأزهر لقبول هذا الدور لم يكن يمس بحال هيبة المؤسسة الدينية أو مكانتها ، إذ وقر فى اعتقاد شيوخها أن نفوذ الأزهر فى السودان يجب ألا يكون موضع للنزاع مع الجانب البريطاني ، وأن مكانة الأزهر هناك لا يجب المساس بها . إلا أن تلك التوجهات الدينية للأزهر لم تكن تخلو بحال من مغزى سياسي. وعلى الإجمال فإنه يمكن القول بأن تصدي الأزهر لنواحي الدعوة والعقيدة فى السودان ، رغم طابعه الديني، إلا أنه كان يخدم توجهات القصر السياسية هناك ، مما جاء متسقا مع طبيعة العلاقات التى ربطت القصر بالأزهر .

فمنذ عهد فؤاد بدأ الاتجاه الإسلامى يمثل المجال الحيوي فى اهتمامات القصر ، أملا فى تعضيد موقفه فى مواجهة خصومه السياسيين فى الداخل ، بالإضافة إلى تهيئة مكانة متميزة له فى الأقطار الإسلامية . ولقد تبلور هذا الاهتمام من جانب القصر بالأزهر فى السعي لبسط هيمنته - أى القصر - على المعاهد الدينية بما فيها الأزهر والاستئثار بالسلطة المطلقة عليها .

وفى عهد فاروق ازدادت العلاقة توثقاً بين القصر والأزهر من خلال العمل على تأكيد الصبغة الدينية لحكم القصر ، وظهر تأييد الأزهر المطلق للملك برعاية الشيخ المراغي على نحو جعله - أى الأزهر - طرفاً فى كافة الخصومات السياسية للقصر . على هذا النحو يمكن القول بأن سياسة الأزهر فى السودان لم تكن فى جانب منها سوى انعكاسًا لأهداف القصر وسياسته هناك .

ولقد كان الأزهر على امتداد التاريخ مقصدا لطلاب العلم السودانيين ، حتى أن رواقا من أروقته قد خصص لهم .

ومنذ مطلع القرن العشرين وضعت «إدارة المعارف السودانية» من بين أهدافها هدفا بإيجاد مؤسسات تعليمية دينية تؤدي فى النهاية إلى استغناء السودانيين عن الذهاب للأزهر ، أو على الأقل تحديد أعداد هؤلاء، كما شجعت حكومة السودان على تحويل جامع «أم درمان» إلى معهد علمي استعار كثيرا من نظم الجامع الأزهر فى القاهرة [٢١] .

وكان رأي مصر فى هذا الصدد ، أن محاولة إقامة هذا المعهد الديني على غرار الأزهر لا يتعين أن يكون سببا للفصل بين أبنائه وبين الأزهر بقدر ما يجب أن يكون سببا للربط بينه وبين الجامعة الأم . وجرت المحاولات من جانب مصر لتتبيع معهد أم درمان للأزهر . وقد رأى المصريون أن اختيار هذا الميدان لمعركة مع الجانب البريطاني سيضع الأخير فى موقف حرج للغاية على اعتبار أنه يتدخل بين أخوة مسلمين بكل ما يمكن أن يجري عليه ذلك ، ليس فى مصر وحدها ، وإنما قبل ذلك فى السودان [٢٢].

بدأت تلك السياسة تتخذ مفهوما عمليا من جانب الأزهر . ففي ١٩ أبريل سنة ١٩٣٨ اجتمع الشيخ المراغي شيخ الجامع الأزهر ، وصموئيل بك عطية وكيل حكومة السودان حيث عرض شيخ الأزهر مجموعة من الملفات والمراسلات لكى يثبت أن اللجنة البرلمانية للمعاهد الدينية، كانت قد اقترحت- فى عهد الوزارة النحاسية - فى مارس ١٩٣٧ مشروعا بإنشاء معهدًا أزهريًا بالسودان . وألمح شيخ الأزهر إلى أنه تلقى طلبا من وزارة المالية لتقرير التكلفة المالية المطلوبة لهذا الغرض . وأوضح أنه يرى بأن فكرة إنشاء معهد مصري بالخرطوم قد تكون خاطئة ، إلا أنه ينبغي على الحكومة السودانية على الجانب الآخر، ألا تعارض فى ضم معهد أم درمان للأزهر ، وأكد على أن إقدام حكومة السودان على مثل هذا الإجراء سوف يقابل بالترحاب من جانب السودانيين ، خاصة وأن معارضة المشروع لن تؤدى إلى إثارة حفيظة «الشريك المسلم» فى

الحكم فحسب والذى يرى أن من واجبه أدبيا تعليم السودانيين ، بل وسوف يثير سخط العالم الإسلامى كله ، وأنه من الخطأ بمكان أن تنتهج حكومة السودان سياسة مناوئة للسياسة الدينية للشريك الآخر فى الحكم . ويعلق وكيل حكومة السودان على ذلك بأن الشيخ المراغي يسعى أساسا لتأكيد سلطة الأزهر فى السودان (٢٣).

وأثناء المقابلة ألمح الشيخ المراغى إلى قرب تقاعده فى المستقبل القريب، إلا أن صموئيل بك عطية علق على ذلك بقوله إنه من الخطأ تصديق ذلك نظرا لطبيعة العلاقة الخاصة بين القصر والشيخ المراغي (٢٤).

كان من الواضح أن دوائر الخرطوم لم تكن متحمسة لوجهة نظر الأزهر هذه ، وعلى الرغم من ذلك فقد انتهز الشيخ المراغي فرصة زيارة سير ستيوارت سايمز - الحاكم العام للسودان - له فى نوفمبر ١٩٣٨ ليعاود الضغط فى هذا الاتجاه تارة أخرى ، حيث حاول الشيخ ترشيح أحد خلصائه من المشايخ السودانيين ممن تلقوا تعليمهم بالأزهر ليكون شيخا لمعهد أم درمان باعتبار أن ذلك سوف يؤدي إلى تحقيق الأمل فى نقل تبعية المعهد للأزهر ، وبادر بالفعل بترشيح الشيخ «محمد نور الحسن» لهذا المنصب . ولم تكن أهداف الشيخ المراغي لتغيب عن حاكم عام السودان الذى لم يظهر اعتراضا على الترشيح ، إلا أنه أشار إلى أن هذا الترشيح لن يلقى قبولا من جانب السودانيين .

وراح الشيخ المراغي يتحدث بشكل مباشر عن المزايا التى سوف تعود على الحكومة السودانية من الموافقة على نقل تبعية معهد جامع أم درمان إلى الأزهر وما سوف يترتب على ذلك من حل مشكلة دينية صعبة تتمثل فى قرار الحكومة المصرية بإنشاء معهد مصرى فى الخرطوم تابع للأزهر ، خاصة وأن هذا القرار سوف يقضي على معهد أم درمان ، إلا أن الحاكم العام راح يراوغ شيخ الأزهر ، والذى لم تصل مساعيه فى هذا الصدد إلى نتائج محدده(٢٥).

وينبغى الإشارة إلى أن محاولات الأزهر لفرض الهيمنة الدينية على السودان لم تكن بمثابة الخطر الوحيد الذى واجه السياسة البريطانية هناك ، بل إن النشاط التبشيرى الذى باشره القساوسة الإيطاليين فى مناطق الجنوب السوداني كان باعثا أيضا على قلق إنجلترا خوفا من أن يكون هذا النشاط مقدمة لبسط النفوذ السياسي لإيطاليا وتهديد الوجود البريطاني هناك ، خاصة وأن الفاتيكان كان تحت نفوذ موسوليني. ومن هنا اتجهت نية بريطانيا لإقصاء القساوسة الإيطاليين والقضاء على نفوذهم هناك ، وذلك من خلال التوسع فى إنشاء المدارس التابعة للحكومة السودانية ، واستبدال القساوسة الإيطاليين بآخرين بريطانيين فى المدارس التبشيرية ، دون أن تتغافل بريطانيا عن محاولات الأزهر لنشر نفوذه هناك [٢٦].

أما القضاء الشرعى فقد كان مجالا آخر للخلاف بين الأزهر والسياسة البريطانية واتجاهاتها فى السودان . وينبغى الإشارة إلى أن بريطانيا كانت ترى فى هذا النظام القضائي دعما لنفوذ الأزهر الشريف فى السودان ، وتوطيدا للوجود المصري هناك . ومنذ عام ١٩٢٤ ألغيت كل المحاكم الشرعية فى جنوب السودان وكانت تبلغ نحو عشرة محاكم . فأصبح على المسلم الذى يريد الزواج والطلاق أو غير ذلك ، أن يذهب إلى المفتش الإنجليزى لكى تتم له المراسم والإجراءات[٢٧].

ولقد كان السودانيون من خريجي الأزهر الشريف يتولون وظائف القضاء الشرعي فى مناطق الشمال، إلا أن السياسة البريطانية وهى بصدد تقليم أظافر الأزهر، اتبعت نهجا استهدفت من ورائه أن يتم توفير القضاة السودانيين للمحاكم الشرعية من خريجي كلية جوردون بالخرطوم. وفى سبيل ذلك اقترح الحاكم العام على شيخ الأزهر تطوير التعليم بالكلية خاصة بالنسبة للغة العربية والشريعة، وذلك من خلال استقدام ثلاثة من شيوخ الأزهر لهذا الغرض. وأوضح

للشيخ أن هذا الاتجاه لم يكن موضع ترحيب من بعض السودانيين الذين كانوا يرون بأن خريجي معهد أم درمان أحق بالتعيين فى مناصب القضاء ، مما كان يتعارض ورأي شيخ الأزهر [٢٨].

أما عن منصب قاضي القضاة فى السودان ، فكان بدوره مجالا آخر للخلاف بين الأزهر والدوائر البريطانية فى القاهرة والخرطوم . وتجدر الإشارة إلى أنه فى عهد وزارة إسماعيل صدقي عام ١٩٣٢ ، عندما خلا منصب قاضي القضاة فى السودان ، فإن الحكومة السودانية لم تكن لترغب فى تعيين مصري آخر بدلا منه، بزعم أن هناك من السودانيين من هو مؤهل لتولي هذا المنصب، وغدا من المتوقع نشوب أزمة فى السودان من جراء ذلك ، إذا ما تم تعيين مصري فى هذا المنصب . إلا أنه تمت تسوية الأزمة فى النهاية ، ونجحت مصر فى تعيين مصري فى هذا المنصب خلفا لقاضي القضاة السابق بعد أن وافقت الحكومة السودانية على ذلك، على أن يشغل سوداني هذا المنصب بعد ذلك[٢٩].

وينبغي الإشارة إلى أن تلك المسألة قد أثيرت مرة أخرى فى عهد الوزارة النحاسية الرابعة ، وإن كانت بصورة مختلفة وبمبادرة بريطانية عندما فاتح الحاكم العام للسودان السفير البريطاني فى القاهرة برغبته فى تمديد خدمة قاضى القضاة الحالى بالسودان - الشيخ محمد نعمان الجارم - خاصة وأنه قد أظهر من الكفاءة ما جعله يتميز برصيد شعبي طيب ، فضلا عن أنه موضع رضاء كافة الفرق المتنازعة هناك . يضاف إلى ذلك فإن الشيخ الجارم نفسه كان راغبا فى الاستمرار فى وظيفته . كما أوضح الحاكم العام للامبسون أن تمديد خدمة قاضي القضاة لن تثير أى معارضة فى السودان ، وأن الشيخ الجارم يفضل اثنين من كبار السودانيين ممن يتنافسان على المنصب .

وكان أمر تمديد خدمة قاضي القضاة يتطلب موافقة الحكومة المصرية باعتبار أن الشيخ الجارم أحد موظفيها ، واقترح الحاكم العام على لامبسون أن

يقوم بمفاتحة رئيس الوزراء بشكل رسمي والحصول على موافقته فى هذا الأمر. وبالفعل طلب لامبسون من السكرتير الشرقي أن يبحث الأمر مع رئيس الوزراء المصرى . وكان رأي الحكومة المصرية أنها تختص بمسألة التعيين دون الحكومة السودانية ، وأن التعيين يكون بمقتضى مرسوم ملكي يصدر لذلك (٣٠).

كان من الواضح أن الحكومة المصرية قد أرادت الانفراد بمسألة التعيين بهدف التأكيد على مكانتها فى السودان . وكادت الأزمة أن تتطور لكى تصل إلى حد الصدام، بيد أن الحاكم العام سعى إلى احتوائها وبالفعل أجرى اتصالات مباشرة مع الحكومة ، أسفرت عن موافقة الأخيرة على مبدأ تمديد خدمة الشيخ الجارم، على أن يتقدم بطلب بذلك المعنى لرئيس الوزراء المصري، ولم يعترض الحاكم العام للسودان على ذلك (٣١).

على هذا النحو راح القصر والقوى المؤيدة له تسعى لتأكيد الوجود المصري فى السودان فى مواجهة السياسة البريطانية والتى استهدفت الحد من هذا الوجود وتقليصه . حقيقة أن تلك المساعي لم تؤد إلى صدام مباشر مع الجانب البريطاني، إلا أنها أظهرت بجلاء أثر الشأن السوداني على العلاقات المصرية - البريطانية . ولسوف نرى كيف تبلور الموقف المصري من مجرد محاولات لطرح «مطالبه» على الجانب البريطاني إلى مرحلة التحرك «المؤثر والفعال» فى مواجهة السياسة البريطانية فى السودان .

زيارة علي ماهر للسودان .. الغزو الدبلوماسي :

لم تكن زيارة علي باشا ماهر رئيس الوزراء المصري للسودان عام ١٩٤٠ سوى انعكاس لتوجهات السياسة المصرية فى السودان بوجه عام ، ورغبات القصر بوجه خاص ، وذلك بالنظر لطبيعة العلاقات الخاصة التى ربطت بين القصر من جانب وعلي ماهر من جانب آخر .

فلقد كان على ماهر بالفعل «رجل القصر» ، شغل منصب وكيل حزب الاتحاد «حزب القصر» فى يناير ١٩٢٥ ، فضلا عن اشتراكه فى الانقلابات الدستورية الثلاثة التى جرت فى عهد الملك فؤاد واستهدفت بالضرورة توطيد دعائم حكم القصر . ولقد تأكد هذا الاتجاه من جانب الرجل عندما تولى رئاسة الديوان الملكى للمرة الأولى فى أول يوليو سنة ١٩٣٥ ، فضلا عن ذلك فإنه عندما تولى وزارته الأولى فى ٣٠ يناير سنة ١٩٣٦ ، والتى عاصرت انتقال مصر من عهد فؤاد إلى ولي عهده فاروق ، صرف علي ماهر جهوده للحفاظ على حقوق العرش . يضاف إلى ذلك ما أدخله من إصلاحات إدارية فى عهد وزارته الأولى قد جعلته موضع تقدير وإعجاب من جانب دار المندوب السامي فى القاهرة والرأي العام فى البلاد على السواء .

وعندما انتقل علي ماهر لرئاسة الديوان الملكي مرة أخرى فى أكتوبر سنة ١٩٣٧ خاض صراعا ضاريا ضد الحكومة النحاسية، وهى بصدد محاولاتها لتقليم أظافر القصر. وعلى هذا النحو كان ولاء علي ماهر للقصر مطلقا لا شبهة فيه .

أما عن الظروف التى جرت فيها تلك الزيارة فيمكن القول بأنها جاءت إثر اندلاع الحرب العالمية الثانية ، وبات الوجود البريطاني فى السودان مهددا كأثر للدعاية الألمانية والإيطالية هناك . يضاف إلى ذلك فإن أعداد القوات البريطانية هناك لم تكن كافية للدفاع عن السودان [٣٢].

كان من الواضح أن الحملة الدعائية التى روج لها علي ماهر - والتي صاحبت الإعلان عن الزيارة - قد أثارت قلق الجانب البريطاني بشكل واضح ، مما دعا وزير الخارجية البريطاني إلى استدعاء حسن نشأت باشا سفير مصر لدى بلاط سان جيمس لإبلاغه باحتجاجه إزاء قيام رئيس الوزراء المصري باستغلال زيارته للسودان، وأشار إلى أنه من غير المرغوب فيه أن تؤدي هذه

الزيارة إلى إثارة مسألة السودان ، وأنه يرجو ألا تكون مجالا لبعض العناصر الأجنبية للصيد فى « الماء العكر» - إشارة إلى الدعاية المحورية - خاصة وأن الوقت غير مناسب لذلك على الإطلاق [٣٣].

على الجانب الآخر راح علي ماهر يسعى لتبديد مخاوف الجانب البريطاني من نتائج زيارته المرتقبة للسودان ، وبادر حسن نشأت بإبلاغ وزير خارجية بريطانيا بأن رئيس الوزراء المصري لن يصطحب معه فى الزيارة أي من أعضاء البرلمان أو رجال الصحافة ، وأنه يرغب فى أن يرافقه فى رحلته كل من وزيرا الدفاع والأشغال العمومية. ولما كانت الدعوة - حتى ذلك الوقت - لم تكن قد وجهت لرئيس الوزراء بشكل رسمي، وتحسبا لتراجع بريطانيا، انتهز حسن نشأت الفرصة لكى يطلب توجيه الدعوة بصفة رسمية لرئيس الوزراء لزيارة السودان[٣٤].

على كل حال بدأ علي ماهر زيارته للسودان فى فبراير سنة ١٩٤٠ وصحبه فى رحلته وزيرا الدفاع والأشغال ، وزاروا العطبرة والخرطوم وأم درمان وواد مدني وسنار والعديد من أقاليم السودان ، وطافوا بالمؤسسات المصرية فى الرى والتعليم والجيش [٣٥].

أما عن الجانب البريطانى فلقد اعترته مخاوف حقيقية من تلك الزيارة ونتائجها المرتقبة فيشير ستيورات سايمز - الحاكم العام للسودان - إلى أن علي ماهر قد استهدف أثناء زيارته أن يترك الانطباع بأن معاهدة ١٩٣٦ قد أضعفت مركز مصر فى السودان ، يحدوه الأمل فى ذلك إلى إلقاء اللوم على معارضيه السياسيين من الوفد وكذا أعضاء الجبهة المتحدة ممن وقعوا على المعاهدة. وبدا علي ماهر راغبا فى أن ينتهز تلك الزيارة لتحقيق مجد شخصي له باعتباره أول رئيس وزراء مصرى يقوم بهذه الزيارة .

ومن الناحية العملية سعى علي ماهر لإنجاح الزيارة على كافة المستويات فلقد قابل المسئولين البريطانيين بترحاب بالغ . إلا أنه من ناحية أخرى راح يلعب على نغمة الإخاء الإسلامى ، من خلال إثارة العديد من المسائل ذات الطابع الديني مثل ذكر اسم الملك فاروق والدعاء له فى صلاة الجمعة ، ونقل تبعية المعهد الدينى بأم درمان إلى الأزهر ، فضلا عن تقليص نشاط الإرساليات التبشيرية فى جنوب السودان . وأشار إلى حق مصر فى تلبية المطالب السودانية وإمدادها بالعون من أجل بناء المدارس والمستشفيات (٣٦).

كان من الواضح أن تنسيقا قد جرى بين القصر وعلي ماهر فيما أثاره الأخير من مسائل أثناء زيارته ، والدليل على ذلك أن الشيخ المراغي قد سبق له وأن أثار هذه المسائل بعينها مع سير ستيوارت سايمز - الحاكم العام للسودان - أثناء زيارته للقاهرة ، بالإضافة إلى مسألة النشاط التبشيرى فى الجنوب السودانى والإجراءات التعسفية التى اتخذت ضد المسلمين ، فضلا عن مسألة اللقب الذى يدعى به الملك فاروق فى صلاة الجمعة بمساجد الخرطوم(٣٧) وهى فى جملتها موضوعات أثارت قلق ومخاوف الجانب البريطاني وقتذاك .

ويضاف إلى ذلك فقد أثار علي ماهر أثناء الزيارة قضية غاية فى الأهمية ، ألا وهى عودة الموظفين المصريين إلى السودان ، فضلا عن السماح للمصريين بالهجرة إلى السودان كوسيلة للحد من التزايد السكانى فى مصر . إلا أن الجانب البريطاني راح يبث العراقيل أمام المطالب المصرية ، وكان يساير فى ذلك الاتجاه العام للسياسة البريطانية فى السودان والتى استهدفت الحد من أي محاولات لتكريس الوجود المصري هناك .

ولقد تبلور الموقف البريطانى من هذه القضية مما يتضح من تقرير تفصيلى أرسله سير ستيوارت سايمز - الحاكم العام للسودان - إلى سير مايلز لامبسون السفير البريطانى فى مصر بعد انتهاء زيارة علي ماهر للسودان ،

كشف فيه عن أبعاد المشكلة . ويقول : فعلى الصعيد الرسمي فهناك اهتمام واضح من جانب المسئولين المصريين بمسألة اختيار المصريين لتقلد الوظائف المختلفة فى السودان - إشارة إلى ما أثاره علي ماهر أثناء الزيارة - والأمر موضوع شكوى هؤلاء المسئولين ، ذلك أن الفرص المتاحة تتمثل فى انتداب هؤلاء الموظفين من الحكومة المصرية إلى الحكومة السودانية للخدمة فيها لفترة محدودة ، دون أن يتم تعيينهم فى الحكومة السودانية وما يستتبع ذلك من عدم ترقيتهم إلى وظائف الإدارة العليا . ومن ثم فإنه من الطبيعي أن الموظفين المصريين من ذوى الكفاءة والخبرة والذين يمكن الاستعانه بهم للعمل بالحكومة السودانية ، يعملون بالفعل بالحكومة المصرية ولا يرغبون فى ترك الخدمة لديها حيث مجال الترقي متاح أمامهم . بيد أن الشواهد قد برهنت على أن المصريين ممن يرغبون فى العمل فى الوظائف الحساسة ذات الطابع السياسى فإنه - ومن وجهة نظرهم - يتحقق لهم فائدة مزدوجة تتمثل فى ضمان تعيين الشباب المصري من خريجى الجامعات ، ومن جهة أخرى يمكن إحكام قبضة مصر على الإدارة فى السودان . ولقد عبر المصريون عن تلك الرغبة فى مناسبات عدة ، كان آخرها ما طرحوه من ضرورة تعيين مصري فى وظيفة نائب الحاكم العام .

ولقد سبق وأن أوضحت لوفد المفاوضات المصري فى المعاهدة، بأن الاقتراح الخاص بتعيين المصريين فورا فى وظائف الإدارة العليا فى السودان أمر غير عملي، فضلا عن أنه غير مرغوب فيه فى الوقت الحالي لاعتبارات عدة.

وفيما يتصل بالاقتراح الخاص بتولى المصريين لبعض المناصب ذات الطابع السياسى فى السودان - طبقا لوجهة النظر البريطانية - كان يحمل الكثير من المحاذير والمخاطر المتوقعة من وراء ذلك (٣٨).

ومهما يكن من أمر فإن السفير البريطانى أشار إلى أن أبرز النتائج التى

تمخضت عنها هذه الزيارة هو ذلك الاقتراح الذى طرحه علي ماهر بتشكيل كتيبتين سودانيتين لكى تنضما إلى الجيش المصري وضم بعض الضباط السودانيين إلى قوات الحرس الملكي . بيد أن بعض المعوقات العملية والمالية تحول دون تنفيذ ذلك الاقتراح حاليا(٣٩).

على كل حال بدا واضحاً أن زيارة علي ماهر للسودان كانت مجالاً حيوياً للجانب المصري لطرح مطالبه على أرض الواقع هناك . حقيقة أن الجانب البريطاني قد أظهر مقاومة شديدة لأى محاولات لتغيير الأوضاع القائمة هناك ، فقد كانت الدوائر البريطانية بالقاهرة ترى أن الوقت لا يزال مبكراً لزيادة حجم المشاركة المصرية فى إدارة السودان (٤٠).

نخلص من هذا إلى أن سياسة القصر ، بصدد محاولة موازنة النفوذ البريطاني فى السودان ، قد دأبت على تبني العديد من القضايا التى كان من شأنها توطيد النفوذ المصري هناك ، وبما يدعم مكانة القصر السياسية بشكل رئيسي. ولقد رأينا كيف تبنى الأزهر المسائل ذات الصبغة الدينية بصورة لم تخل فى مجملها من المغزى السياسي .

وفضلا عن ذلك فلقد راح القصر ذاته يثير - وبشكل مباشر - العديد من القضايا المتصلة بالوجود المصري فى السودان. ولم تكن زيارة علي باشا ماهر- بطابعها السياسى - للسودان سوى جولة جديدة من جولات القصر فى هذا الصدد . حقيقة أن الموقف البريطاني بدا ظاهر التشدد فى الاستجابة للمطالب المصرية بشكل عام ، وبدا راغباً فى الحد من الوجود المصري ومظاهره . بيد أنه يمكن القول بأن ثمة تغييرا قد طرأ على موقف الجانب البريطاني، والذى بدا مستعدا للقبول باشتراك مصري محدود فى إدارة السودان . وظهر ذلك من خلال ما طرحه لامبسون على حكومته من أن مكانة بريطانيا فى السودان لن تتأثر بحال إذا ما سمحت بقدر محدود من الزيادة فى مشاركة مصر فى إدارة

السودان . بل ويرى أن مثل هذه المشاركة يمكن أن تؤدي إلى زوال الكثير من المخاطر الحالية . وبصدد تعزيز وجهة نظره يشير لامبسون إلى أن عددا قليلا من المصريين يمكن أن يعيشوا لفترة معقولة فى السودان ، وأنهم يفضلون العمل ببلادهم عن العمل بالسودان ، وينتهى لامبسون إلى أن تلك المشاركة فى السودان سوف تكون دلالة على حسن نوايانا [٤١] .

هذا التغيير الحادث فى الموقف البريطانى يرجع فى جانب منه إلى زيارة علي ماهر للسودان [٤٢]. كما يرجع أيضا إلى محاولة استرضاء القوى السياسية فى مصر - بما فيها القصر - فى ظل ظروف اندلاع الحرب العالمية الثانية . يضاف إلى ذلك فلقد كانت بريطانيا ترغب فى تأمين السودان من الداخل ، خاصة بعد أن أعلن الحاكم العام هناك الحرب على إيطاليا والتى باتت تهدد حدود السودان مع الحبشة [٤٣].

ولا ريب فى أن السماح بعودة المشاركة المصرية فى إدارة السودان كان يمثل فى الواقع نجاحا محسوبا للسياسة المصرية فى مواجهة الوجود البريطاني هناك ، خاصة وأن بريطانيا كانت - إثر حادث مصرع السردار لى ستاك سنة ١٩٢٤ - قد اعتزمت الانفراد بحكم السودان ، دون أي مشاركة مصرية ، ولعل الإصرار البريطاني فى هذا المجال قد ظهر أثره فى كافة جولات المفاوضات التى جرت بين مصر وبريطانيا إذ كان السودان بمثابة العقبة الكؤود والتى كانت تحول دائما دون الوصول بالمفاوضات إلى تسوية العلاقات المصرية - البريطانية . وكان ذلك يرجع بشكل أساسي إلى التعنت البريطاني فى مواجهة المفاوض المصري، ورغبة دوائر لندن فى حجب مصر عن المشاركة بأي قدر فى إدارة السودان .

حقيقة أن إبرام معاهدة ١٩٣٦ قد فتح المجال لمصر لعودة المشاركة فى حكم السودان، إلا أن السياسة البريطانية قد حالت دون هذه المشاركة بشكل

عملي، ومن ثم راح القصر والقوى المؤيدة له يبذل السعي لاستعادة الوجود المصرى «المفقود» فى السودان. ويمكن القول بأن القصر نجح فى ذلك إلى حد كبير مستغلاً فى ذلك الظروف المواتية فى الداخل ، فضلا عن التغييرات التى طرأت على الموقف الدولي وظروف اندلاع الحرب العالمية الثانية ، مما حدا بالجانب البريطاني إلى إعادة تقديراته للموقف والسماح لمصر بقدر من المشاركة فى حكم السودان .

التراجع البريطاني :

رأينا كيف تبدت مظاهر تحول الموقف البريطاني من الرفض المشدد للمطالب المصرية ، إلى التفكير فى السماح باشتراك مصري محدود فى إدارة السودان ، والدوافع التى أدت إلى طرح فكرة هذا التغيير . إلا أنه ما لبث أن ظهرت فى الأفق السياسي عوامل جديدة كان من شأنها الحد من الرغبة فى التغيير ، بل والتراجع نهائيا عن التفكير فيه .

ولقد تبنى علي ماهر رئيس الوزراء - بتأييد من القصر- فكرة تجنيب مصر ويلات الحرب. هذا الموقف لم يكن يتفق بطبيعة الحال مع اتجاهات السياسة البريطانية. ورغم محاولات علي ماهر إحراج الجانب البريطاني، وإظهار مصر - إذا ما أعلنت الحرب - بمظهر إذعان الكاره ، فضلا عن محاولته الضغط على الحكومة البريطانية من خلال حسن نشأت باشا - سفير مصر فى لندن - بهدف إظهار عدم جدوى إعلان مصر الحرب . إلا أنه ما أن أعلنت إيطاليا دخول الحرب فى ١٠ يونيو ١٩٤٠ ، حتى وصلت تعليمات حكومة لندن للسفير البريطاني فى مصر لإبلاغها لرئيس الوزراء ومفادها أن مصر لا يمكنها البقاء على الحياد ، إذا ما نشبت الحرب بين بريطانيا وإيطاليا . وراحت تفوض لامبسون فى اتخاذ الأسلوب المناسب لتوضيح وجهة نظرها ، فما كان من السفير البريطاني إلا أن عمد إلى ممارسة الضغوط على القصر بغية إقصاء

علي ماهر عن الحكم . ولقد أسفر الضغط البريطاني بالفعل عن قيام علي ماهر بتقديم استقالة وزارته فى ٢٣ يونيو ١٩٤٠[٤٤].

من جانب آخر كان القصر الملكي قد أصبح مجالاً حيويا للنفوذ المحوري، وباتت الشكوك تراود بريطانيا نحو الملك ، وأن «جلالته ليس محوري الهوى فحسب، بل وعلى صلات وثيقة بقوى المحور». وكان من الطبيعي أن ينعكس ذلك على صلات القصر بالسفارة البريطانية فى مصر . حقيقة أن القصر فى هذا كله كان يسعى إلى محاولة إفساح المجال للنفوذ المحوري بهدف إيجاد نوع من التوازن مع الوجود البريطاني فى مصر، إلا أن الجانب البريطاني لم يكن على استعداد لمسايرة الملك فى هذا الاتجاه ، وحسم الصراع معه من خلال حصار قصر عابدين والتهديد بعزله عن عرش مصر مساء ٤ فبراير ١٩٤٢[٤٥] .

ولا شك فى أن هذا الصراع الذى دار بين القصر ودوائر السفارة البريطانية فى مصر قد انسحب أثره على مسألة السودان والتى تراجعت بشكل ملحوظ على خريطة الصراع بين الطرفين ، وإن كان لكل طرف دوافعه فى ذلك.

فالقصر اعتبر مسألة تجنيب مصر الاشتراك فى الحرب بمثابة قضية أساسية وفى مقدمة اهتماماته التى طغت على ماعداها من قضايا ، بما فيها قضية السودان ، واستهدف من وراء ذلك النيل من مكانة بريطانيا فى البلاد ، وحجب المجهود الحربي المصري عنها . أما الجانب البريطاني فقد استظهر نوايا القصر مبكراً ، ولعل تحرج الموقف العسكري للحلفاء نتيجة لانتصارات المحور قد جعل بريطانيا تنحي الوسائل الدبلوماسية جانباً، وتلجأ إلى سبيل التهديد المقترن باستخدام القوة، فى مواجهة القصر .

يضاف إلى ذلك ، أن كافة الوزارات التى تعاقبت على الحكم خلال سنوات الحرب منذ استقالة وزارة علي ماهر الثانية فى ٢٣ يونيو ١٩٤٠ - بما فيها الوزارة النحاسية التى تولت الحكم فى ٤ فبراير سنة ١٩٤٢ - قد انهمكت

جميعها فى الصراع الداخلي الدائر بين القصر والسفارة البريطانية ، وكان ذلك يعني بشكل آخر انحسار الصراع بين الطرفين على السودان . بيد أنه ما أن وضعت الحرب أوزارها حتى راح الشأن السوداني يطرح نفسه من جديد وبشكل أكثر إلحاحاً على العلاقات المصرية البريطانية ويستعيد تأثيره القوي عليها .

الهوامش

(١) يونان لبيب رزق: السودان فى المفاوضات المصرية - البريطانية (١٩٣٠ - ١٩٣٦) : ص ٢٢ ، ٢٣ .

(٢) طارق البشري : سعد زغلول يفاوض الاستعمار، ص ١٧٤ .

(٣) الحكومة المصرية : القضية المصرية (١٨٨٢ - ١٩٥٤) : ص ٣٤١ وما بعدها .

(٤) F.O. 407/220 : No: 17: Lampson to Halifax, March, 12, 1936 Tel .No: 254

(٥) F.O. 407/220 : No: 142: Lampson to Eden, Jan, 25, 1936 Tel .No: 100 secret.

(٦) يونان لبيب رزق : المرجع السابق، ص ٩٥ - ٩٦ .

(٧) الحكومة المصرية : القضية المصرية (١٨٨٢ - ١٩٥٤)، ص ٤٦٨ وما بعدها .

(٨) F.O. 407/220: No: 150 : Kelly to Eden, Nov, 3/1936, Tel . No: 963

(٩) يونان لبيب رزق : قضية وحدة وادي النيل (١٩٣٦ - ١٩٤٦)، ص ٧٣ - ٧٤ .

(١٠) F.O. 407/221:No:116: Kelly to Eden Sept, 4/1973, Tel. No: 1042

(١١) F.O. 407/221 : No: 118: Lampson to Eden, Nov, 19, 1937 Tel .No: 118

(١٢) F.O. 407/221: No: 79: Same to Same, Dec, 31/1937, Tel. No: 758

(١٣) F.O. 407/220 : No: 149:Kelly to Eden, Oct, 30/1936, Tel. No:977

(١٤) F.O. 407/220: No: 162: Eden to Lampson, November, 27/1936, Tel. No: 702

(١٥) F.O. 407/220: No: 28: Eden to Kelly, October, 15/1936, Tel. No: 964

(١٦) F.O. 407/223 : No: 25: Lampson to Halifax, May, 8/1939, Tel. No : 129, Saving

(١٧) Ibid.

(١٨) F.O. 407/223: No: 53: Same to Same, May, 15/1939, Tel. No: 335.

(١٩) F.O. 407/223:No: 54: Same to Same, June, 7/1939, Tel. No: 360

(٢٠) F.O. 407/224:No: 139: Lampson to Eden, October, 19/1940 Tel. No: 968

(٢١) يونان لبيب رزق : المرجع السابق، ص ٤١ - ٤٢ .

(٢٢) نفس المرجع ، ص ٩٦ .

(٢٣) F.O. 407/222(1) : Enc. in No : 86 (1) : Sudan Agent to Circil Secretary, Khartum, April, 19 /1938.

(٢٤) Ibid .

(٢٥) يونان لبيب رزق : المرجع السابق، ص ١٢٦ - ١٢٧

(٢٦) F.O; 407/220 : No : 147 : Record of meeting held in the Foreign Office to discuss eductional policy in the Sudan .

(٢٧) وفد السودان : مآسي الإنجليز فى السودان، ص ٢٦ .

(٢٨) F.O. 407/222 (11) : No: 80: Bateman to Halifax, November,8/1938 Tel . No: 1200 Enc. in No: 80

(٢٩) F.O. 407/221 : No: 32: Lampson to Eden, May, 27/1937 , Tel. No : 699

(٣٠) Ibid.

(٣١) Ibid.

(٣٢) F.O: 407/223 : No: 84: Lampson to Eden, Jan, 17/1939. Tel. No: 51 secret .

(٣٣) F.O. 407/224 : No: 3 Halifax to Lampson . January, 17, 1940 Tel. No : 55 .

(٣٤) F.O. 407/224 : No : 5 : Same, to Same, Jan, 24/1940 Tel No. 81 .

(٣٥) عبد الرحمن الرافعي: فى أعقاب الثورة المصرية - ج٣ - الطبعة الأولى - القاهرة ١٩٥١، ص٧٦.

(٣٦) F.O. 407/224 : No: 25 Halifax to Lampson . January, 13, 1940 Tel. No : 55

(٣٧) F.O.407/222: No (11) : 80 : Same to Same, Novmber, 8,/1940, Tel. No : 1200 .

(٣٨) F.O.407/224: No: 17 Lampson, to Halifax March, 12/1940, Tel. No: 2554 secret

(٣٩) F.O. 407/224 : No : 25 : Same to Same, April, 13/1940 .Tel. . No: 379

(٤٠) F.O. 407/224 : No : 17 : Same to Same, March, 12/1940 .Tel . No: 254 secret

(٤١) Ibid.

(٤٢) Ibid.

(٤٣) F.O. 407/224 : No : 43 : Same to Same, June, 12/1940 .Tel . No: 495

(٤٤) سامى أبو النور : دور القصر فى الحياة السياسية فى مصر (١٩٣٧ - ١٩٥٢)، ص ٣٥٦ وما بعدها .

(٤٥) نفس المرجع : ص ٣٤٢ وما بعدها .